وبعد أن يكمل دفاعه عن المرحوم الكليني ـ وهو من أجلة العلماء والغيارى على الدين ـ يعود الى نفس الشبهة ليؤكد أنها واردة على كتب الصحاح والمسانيد ومستدرك الحاكم وكنز العمال وأمثالها، وان رفع هذه الشبهة بمسألة نسخ التلاوة لا يجدي نفعاً بل إن بعض المرويات لا ينسجم حتى مع نسخ التلاوة. وهنا يؤكد الأستاذ الحكيم ان نقل الروايات هي من طبيعة أي عمل موسوعي وان على المجتهدين بعد ذلك ان يفحصوا ويمحصوا. ثم يركز على نفس الشبهة معتبراً اياها شبهة في مقابل البديهة وان اخبار التحريف ـ مع تضارب مفاهيمها ـ لا تزيد على كونها اخبار آحاد وهي لا تنهض على الوقوف أمام التواتر الموجب للقطع بأن هذا القرآن الذي بأيدينا هو القرآن الذي نزل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون ان يزاد او ينقص فيه ـ وهكذا يمضي في الاستدلال القوي القويم لينقل بعد ذلك أقوال العلماء كالشيخ الطوسي (رحمه الله) والسيد المرتضى مما يؤكد أنها شبهة لا غير. وهكذا نجده (رحمه الله) يبذل قصارى جهده وعلمه ليرفع عائقاً كبيراً امام وحدة المسلمين وتقارب آرائهم وتحقيق التقارب بينها. رابعاً: سنة أهل البيت (عليهم السلام) وهذا الموضوع ايضاً يتصوره الكثيرون العائق الأكبر امام تقارب المسلمين باعتباره يعني ايجاد منبع آخر للشريعة في مقابل السنة النبوية وحينئذ فمن الطبيعي أن يؤدي اختلاف المنابع الى اختلاف النتائج. إلا أن السيد الحكيم بمقتضى طول باعه يثبت العكس ويؤكد أن الايمان بسنة أهل البيت (عليهم السلام) يعني تحكيم السنة النبوية وتجليتها في المسيرة مما يقلب الاستنتاج الآنف رأساً على عقب.